مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/9/23

الموديل الاقتصادي وتعظيم موارد الدولة

تكرير النفط وبيع المنتجات النفطية

ثامر عباس الغضبان

● ورقة بحثية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

ورقة بحثية

2026/9/23

الموديل الاقتصادي وتعظيم موارد الدولة
" تكرير النفط وبيع المنتجات النفطية"

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

ثامر عباس الغضبان

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

1. تمهيد

أعلن رئيس مجلس الوزراء العراقي السيد **علي فالح الزيدي** عن حزمة من القرارات والتصريحات الاستراتيجية المتعلقة بإعادة تسعير النفط الخام المجهز للمصافي المحلية وتنظيم بيع المنتجات النفطية، والتي تهدف إلى ضبط النفقات وتحقيق وفرة مالية ضخمة لخزينة الدولة.

ان أبرز ما جاء في التصريحات والقرارات الحكومية الأخيرة هوما يلي:

1) إعادة تسعير النفط الخام المجهز للمصافي

1. كان النفط الخام يُجهز سابقاً للمصافي المحلية بأسعار مدعومة جداً تصل إلى قرابة (5) آلاف دينار عراقي للبرميل.
2. اعتماد آلية جديدة تقوم على احتساب سعر البرميل محلياً بناءً على السعر الرسمي لشركة تسويق النفط أو سعر الموازنة العامة، أيهما أقل، مع تطبيق خصم بنسبة (30%) فقط.
3. أن إعادة تسعير النفط المجهز للمصافي والقطاعات الاقتصادية باعتماد الآلية الجديدة سيحقق وفرة مالية كبيرة للدولة تُقدر بنحو (17.8) تريليون دينا عراقي.

2) آليات بيع المنتجات النفطية والقرارات الأخيرة

1. تضمنت التوجهات الجديدة إلغاء الدعم عن المنتجات النفطية الموجهة للقطاعات الاقتصادية والصناعية الكبرى،

مع استثناء المنتجات الرئيسية المخصصة للمواطنين لضمان عدم التأثير على المستوى المعيشي لهم.

2. تعديل آليات بيع النفط الخام والمنتجات النفطية (تعديل القرار 165 لسنة 2026) بما يضمن استمرار التصدير والبيع المرن لتفادي أي اختناقات، لا سيما في ظل التوترات الملاحية الحالية في مضيق هرمز وضمان تدفق الشحنات دون انقطاع.

3. أقرّ مجلس الوزراء قيام وزارة المالية بتزويد وزارة النفط بالتخصيصات المالية اللازمة للوزارات والجهات الرسمية الممولة مركزياً، على أن تتولى وزارة النفط تجهيز هذه الجهات باحتياجاتها من الوقود شهرياً بحسب حصة كل وحدة إنفاق.

4. اقرار آليات جديدة تتعلق بالدفع المقدم لأثمان مبيعات النفط العراقي ومسارات إيداع إيرادات الشركات المشترية مباشرة في الحسابات السيادية التابعة لوزارة المالية والبنك المركزي العراقي لمنع الهدر وضمان الرقابة المالية الصارمة.

3) اعتماد موديل اقتصادي

أدلى مسؤولون في الحكومة العراقية ووزارة النفط بعدة تصريحات توضيحية حول **الموديل الاقتصادي الجديد** الخاص بقطاعي التصفية والتوزيع وتسعير المنتجات النفطية

الداخلية، والذي أقره مجلس الوزراء في آب 2026 كآلية للإصلاح المالي والتنظيمي.

تتلخص أبرز التصريحات والمحاور الرسمية المعلنة عن الموديل الاقتصادي بما يلي:

1. أُعِد هذا الموديل برعاية وتبنٍّ مباشر من رئيس مجلس الوزراء **السيد علي فالح الزيدي** بالتعاون مع الخبراء والفنيين في وزارة النفط. وقد اعتمدت الوزارة بيانات عام 2025 الخاصة بالكلف والموارد لقطاع المصافي والنقل والتوزيع.
2. أن الموديل الاقتصادي الجديد يُعد من أبرز الإصلاحات الاقتصادية للحكومة، وأنه **سيوفر للموازنة الاتحادية نحو 15 مليار دولار سنوياً** (ما يعادل قرابة 17.8 تريليون دينار عراقي) عبر تنظيم هيكلية العلاقة المالية بين وزارتي النفط والمالية وتحديد آليات تسعير النفط الخام المجهز للمشتقات المحلية
3. تشير المعلومات المنشورة إلى أن السعر الداخلي للخام قد يُحتسب على أساس سعر عالمي مفترض مع خصم، حيث ذُكر مثال لسعر خام مجهز يبلغ نحو **(45.5) دولاراً للبرميل**، أي قرابة **60)) ألف دينار**، عند افتراض سعر عالمي قدره (**(65دولاراً** بعد خصم 30%. كما ذُكرت أجور تصفية تتراوح تقريباً بين **7) و7.7) دولار للبرميل**، تشمل كلفة

التكرير وهامش ربح للمصافي.

4. أن الموديل الجديد **لا يمس إطلاقاً الرواتب، أو الحوافز، أو الأرباح والمخصصات المالية** للعاملين في الشركات النفطية والمصافي.

5. أن تطبيق هذا الموديل لن يؤثر على أسعار الوقود المجهز للمواطنين؛ حيث تم استثناء المنتجات الرئيسية المخصصة للاستهلاك المباشر حصراً (البنزين، وزيت الغاز، والنفط الأبيض، والغاز السائل) من أي رفع للدعم.

6. استهداف ترشيد الاستهلاك المحلي للوقود وتحسين كفاءة الإنتاج للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من المنتجات والمشتقات النفطية محلياً، تمهيداً للانتقال إلى مرحلة تصدير الفائض وتعظيم القيمة المضافة.

7. سيتم اجراء عملية **تقييم ومراجعة مستمرة لمدة أربعة أشهر** لقياس كفاءة الأداء المالي والمؤسسي ومعالجة أي ثغرات قد تظهر أثناء التطبيق الفعلي للموديل الاقتصادي.

4) ردود الفعل تجاه الموديل الاقتصادي

برزت تساؤلات عن الموديل الاقتصادي بسبب عدم توفير معلومات كافية عنه للمتابعين وكان من بين ردود الفعل ما يلي:

أولا»- النائب عامر عبد الجبار من بين المتسائلين حيث ذكر انه فاتح الجهات الحكومية مطالبا» بتزويده بمعلومات عن الموديل الاقتصادي دون جدوى ..... وكان من بين انتقاداته ما يلي:

1. أن النمذجة الاقتصادية ليست حسابات رياضية منفردة أو أرقام محددة، بل هي منظومة متكاملة من البيانات الكمية والافتراضات العقلية والفرضيات المدعومة بحقائق مؤكدة ومعادلات رياضية دقيقة مؤهلة لتحليل النتائج المستقبلية وفقاً لحالتها ومجالها وزمن حدوثها، لمحاولة إجراء محاكاة أقرب للدقة في صناعة القرار.
2. الموجة الأولى لتأثيرات الموديل الاقتصادي الذي أعلنته الحكومة العراقية قبل عدة أيام بدأت بالتشكل، ومع الأسف التبعات ظهرت سلبية مع رفع كلفة تجهيز الكهرباء للمعامل بنسبة (83.3 %) بموجب قرار سابق لمجلس الوزراء وفقاً لصناعيين عراقيين
3. زيادة الرسوم الجمركية للمواد الأولية الداخلة في الصناعات المحلية، بالتزامن مع اعلان (الموديل الاقتصادي) الحكومي ...، يقلل من القدرة التنافسية للصناعات العراقية أمام المواد والمنتجات المستوردة.

ثانيا»- الدكتور نبيل المرسومي حذر من مصادرة الفوائض المالية المتحققة في الشركات النفطية العامة
والتي قد تقوض استقلالها المالي ويحولها الى التمويل

المركزي ... مما يعني أن تتحمل الموازنة العامة كل النفقات التشغيلية والاستثمارية لقطاع النفط وبذلك سيكون الأثر المالي الإيجابي لهذا القرار محدودا» اذ ان الزيادة في الإيرادات العامة جراء رفع سعر البرميل المخصص للاستهلاك المحلي سيرافقه زيادة كبيرة في النفقات العامة لتغطية نفقات وزارة النفط.

1. الخلفية التأريخية لانتاج وتسويق المنتجات النفطية في الداخل

1) تأسيس الشركات العامة

1. بعد صدور قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997، أعيد « تأسيس « كافة الشركات النفطية بما فيها شركات تصفية النفط الثلاث، شركة خطوط الأنابيب وشركة توزيع المنتجات النفطية. قدمت وزارة النفط عام 1998 الى مسجل الشركات طلبات «التأسيس» فسجلت جميعها شركات عامة وفقا» لأحكام المادة (6) من القانون المذكور وصدرت بيانات التأسيس عام 1999 في جريدة الوقائع العراقية.
2. شمل بيان التأسيس لكل شركة، «أهداف ونشاط الشركة إضافة» الى اسمها، رأسمالها ومعلومات أخرى من أهمها ان الشركة الجديدة تحل محل شركة أو منشأة كانت قائمة قبل صدور القانون وان الجهة المؤسسة لكافة الشركات العامة النفطية هي وزارة النفط طبقا»

للمادة (خامسا») من قانون التأسيس لها.

3. وصف القانون الشركة العامة بأنها « **الوحدة الاقتصادية الممولة ذاتيا» والمملوكة للدولة بالكامل التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري وتعمل وفق أسس اقتصادية** «.

4. وحدد القانون هدف « بلوغ أعلى مستوى من النمو في العمل والإنتاج واعتماد مبدأ الحساب الاقتصادي وكفاءة استثمار الأموال العامة وفاعليتها في تحقيق أهداف الدولة ورفع مستويات الاقتصاد الوطني «.

5. تمكنت الشركات النفطية من التكيف والعمل وفق أحكام القانون المذكور واستطاعت أن تديم الإنتاج في كافة القطاعات، استخراج وتسويق النفط والغاز، تكرير النفط ومعالجة وتصنيع الغاز وأخيرا» نقل وتوزيع وبيع منتجات النفط والغاز بضمنها تنفيذ وتقديم الخدمات الفنية النفطية المتخصصة.

6. وبسبب ملكية الدولة لهذه الشركات فقد استخدمت الوزارة أساليب تمويل للشركات هي بالأساس ذات الأساليب التي كانت سائدة قبل صدور القانون 22 لسنة 1997 والذي نظم تأسيس وعمل الشركات في ظروف معقدة وصعبة (استمرار الحصار الاقتصادي خلال الفترة 1999-2023، والسنوات الأولى بعد سقوط النظام) لم

تسمح لتطوير تنظيم الشركات بما يمكنها من العمل بكفاءة عالية .

2) أبرز الملامح لفعاليات مصافي النفط خلال السنوات الماضية

1. تجهز المصافي بالنفط الخام بسعر يعادل الكلفة لإنتاجه ونقله، بمعنى آخر هو قيام شركات المصافي بتحمل كلف انتاج النفط الخام المجهز اليها وكانت تبوب « **مواد أولية** » ضمن حسابات المصافي.
2. عدم احتساب سعر لقيمة النفط الخام (كونه مجهز لشركات تصفية مملوكة للدولة) ولتوفير المنتجات للمواطنين ومؤسسات الدولة بأسعار مدعومة بالإضافة الى تجهيز معامل القطاع الخاص بالوقود (النفط الأسود) بأسعار مخفضة.
3. تدفع شركات التصفية لمنتسبيها حوافز انتاج وأرباح زيادة على مرتباتهم الشهرية.
4. خضع نشاط التصفية والتوزيع لتساؤلات عديدة حول مدى كفاءة شركات التصفية بضوء كلف ومواصفات منتجاتها المجهزة للمواطنين بالإضافة الى تدني مستوى خدمات التجهيز.
5. برزت دعوات لتحرير الاسعار وتجهيز المصافي بالنفط الخام بسعر يرتبط بالسعر العالمي للنفط الخام يقابله رفع الدعم عن اسعار المنتجات النفطية مع تطبيق آليات لحماية

الطبقات الفقيرة وكذلك استثناء النفط الابيض لتأثيره المباشر على سعر رغيف الخبز والتدفئة يضاف الى ذلك استثناء النفط الاسود كونه وقود أساسي لتوليد الكهرباء ومعامل الطابوق والاسمنت ...الخ. **ولم تفلح في تنفيذ إعادة نظر جذرية ومستدامة**.

3) محاولات زيادة سعر كلفة النفط المجهز للمصافي

جرت محاولات وأجريت دراسات لتقييم تأثير زيادة سعر النفط الخام الى سعر يعكس كلفة انتاجه زائدا» نسبة كبيرة من سعر التصدير الذي يباع بموجبه النفط العراقي الخام الى الأسواق العالمية وكان من بينها:

أولا»- دراسة إمكانية اعتماد سعر (30 دولار/ برميل) للنفط الخام المجهز للمصافي والكهرباء

أجريت عام 2010 واستخدمت بيانات تكرير النفط الخام وبيع المنتجات النفطية عام 2009. بينت الحسابات حدوث زيادات كبيرة في سعر بيع كافة المنتجات وكما مبين في الجدول.

سعر النفط الخام خلال 2009 (دينار/ برميل)	السعر الجديد دينار/ برميل بما يعادل (30 دولار)	المنتجات	السعر الحالي لبيع المنتجات من المصافي الى التوزيع دينار/لتر	سعر البيع المقترح من المصافي الى التوزيع (دينار/لتر)	سعر البيع النهائي للمستهلك (دينار/لتر)
1,200 -1,900	35,400	بنزين	50-100	400	450
		نفط أبيض	25	200	250
		زيت الغاز	25	400	450
		زيت الوقود	50	175	200

لم توصي الدراسة بالمضي في التنفيذ بسبب الزيادات الكبيرة التي ستطرأ في أسعار بيع المنتجات وقد أشارت الدراسة الى تأثير القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، لجنة الشؤون الاقتصادية التي تحدد (تقلل) الأسعار ومن بينها أسعار بيع النفط الخام لوزارة الكهرباء وأسعار بيع الغاز الى معامل الأسمدة وأسعار بيع المنتجات النفطية للمستهلك المحلي وكذلك الحال في قرارات هيئة الرأي في وزارة النفط ولاسيما فيما يتعلق بالأرباح والمخصصات والحوافز ورفع سقوفها وفي ذلك القصد أن زيادة سعر النفط الخام المكرر وإدارة عمليات انتاج ونقل وخزن وتجهيز المنتجات النفطية هي ليست مجرد عملية مالية – تجارية تنفرد بها الشركات المنتجة

والموزعة بل تتعداها والوزارة الى مستويات أعلى لما ترتبط بها العوامل السياسية والاجتماعية الضاغطة.

ثانيا» – دراسة حسابات الأرباح والخسائر لشركة نفط الوسط بالأسعار المحلية والعالمية لعام 2016

أجريت الدراسة عام 2015 وقد خرج منها ما يلي:

1) البيانات الرئيسية

1. تمثل المصاريف السلعية نسبة 70% من المصاريف الاجمالية، وتشكل كلفة النفط الخام من المصاريف السلعية نسبة 90% أي ما يعادل 63% من الكلف الاجمالية.
2. تشكل الرواتب والأجور نسبة 20% من المصاريف الاجمالية.
3. تشكل واردات بيع المنتجات النفطية نسبة 99% من الإيرادات الاجمالية.
4. بلغ معدل سعر تجهيز النفط الخام (7,868) دينار للبرميل أي ما يعادل (6.56) للبرميل.

2) النتائج الرئيسية

1. ان نسبة الأسعار المحلية (أسعار بيع المنتجات بين

مصافي الوسط وشركة التوزيع) الى الأسعار العالمية تشكل نسبة (29%).

2. تبلغ نسبة السعر المحلي لتجهيز النفط الخام (السعر التخطيطي بين شركة مصافي الوسط وشركات الاستخراج) الى السعر التصديري (15%) ينتج عنها فرق في القيمة بحدود (2,358(مليون دولار وهو يمثل مستوى الدعم ما قبل البيع تتحمله الدولة والذي يعادل دعما» قدره (44) دولار عن كل برميل يجهز الى المصافي.
3. في الحسابات المقارنة بين تكلفة النفط الخام وقيمة المنتجات بالأسعار المحلية من جهة، وتكلفة النفط الخام بالسعر التصديري وقيمة المنتجات من جهة ثانية، أظهرت النتائج تحقق ربح قدره (67) مليار دينار بالأسعار المحلية فيما يظهر الحساب بالأسعار العالمية خسارة قدرها (687) مليار دولار.
4. ان تحقق الربح في الأسعار المحلية لمصافي الوسط هي حالة حتمية لان أسعار البيع الى شركة التوزيع تغطي الكلف التشغيلية مع هامش ربح.

5. ان المحدد الرئيس لاقتصاديات التكرير هو الكلف التشغيلية عدا كلفة النفط الخام وهي انعكاس للهيكل الفني والتنظيمي والمالي لشركة مصافي الوسط مع

الإشارة الى أن فقرة الرواتب والأجور تمثل النسبة الأكبر بعد كلفة النفط الخام، وقد تضاعفت مبالغ هذه الفقرة خلال السنوات الأخيرة نتيجة **لزيادة أعداد العاملين وزيادة معدلات الرواتب بدرجة تفوق التوسعات والزيادة في الطاقة التكررية**.

6. **لا يمكن تطبيق الحسابات الاقتصادية في حساب المصاريف والايرادات لشركة المصافي لعدم واقعية كلف المدخلات وكلف التكرير كونها محكومة بالقوانين والتعليمات وغير مرتبطة بقياسات الإنتاجية وظروف السوق وكذلك أسعار المخرجات (المنتجات) التي تقرها الوزارة لتحقيق الاستقرار والتوازن المالي بين شركات التصفية وشركة التوزيع ولا ترتبط بأسعار السوق الحقيقية أو الأسعار العالمية.**

ما توصلت اليه الدراسة أفوت فرصة المضي بإصلاح نشاط انتاج وبيع المنتجات النفطية في ظل الظروف والممارسات القائمة أنداك.

ثالثا» –مقترح مضاعفة سعر البرميل المجهز الى المصافي

قدم المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء مقترحا» لزيادة سعر النفط الخام المجهز الى المصافي من (6) الى (12)

ألف دينار. درس المقترح في هيئة المستشارين باستضافة عدد من المستشارين والخبراء. كان من بين ما ظهر في الدراسة وله فائدة في التقييم الحالي ما يلي:

1. تطور سعر بيع النفط الخام المجهز للمصافي

لم تدرج بيانات مصافي الشمال لتوقفها بسبب المواجهات العسكرية ضد تنظيم داعش الإرهابي.

تطورت الكلف التي تدفعها شركات المصافي الى شركات الاستخراج بنسب متزايدة خلال السنوات 2003 – 2015 كما مبين في الجدول.

السنة	دينار / برميل	المصدر
2003	25	
2004	250	
2005	500	
2007	2,000	شركة نفط الشمال
	1,100	شركة نفط الجنوب
2009	2,000	شركة نفط الشمال
	1,900	شركة نفط الجنوب
2013	3,250	شركة نفط الشمال
	4,086	شركة نفط الجنوب
	4,686	شركة نفط الوسط
2015	8,000	شركة نفط الجنوب
	5,000	شركة نفط الوسط

ويلاحظ حدوث زيادات مع الزمن في كلفة انتاج الخام والذي يجهز الى المصافي من 25 دينار» للبرميل عام 2003

الى8,000)) دينار للبرميل عام 2015.
أن هذه الكلف (الكلف التخطيطية) استمرت في الزيادة لتصل الى ما بين (13,000 - 14,000) دينار للبرميل عام 2025.

2. كلفة تكرير النفط الخام في المصافي المتحققة عام 2015

لوحظ أن كلفة التكرير بضمنها كلفة النفط الخام تساوي حوالي ((10.4 دولار للبرميل تشكل فيها كلفة النفط الخام حوالي ((6.75 دولار للبرميل وعليه فان كلفة التكرير هي بحدود الأربعة دولارات للبرميل.

	شركة مصافي الوسط	شركة مصافي الجنوب
الكلفة التشغيلية، مليون دينار	793420	933496
النفط المكرر، م 3 / سنة	9964522	12472111
برميل / يوم	171717	214930
كلفة التكريرمع النفط الخام، دينار / برميل	12659	11899
دولار / برميل	10.7	10.1
دينار / لتر	80	75
كلفة التكرير، دولار/برميل	4.0	3.3

وبالنظر لزيادة كلفة النفط الخام المجهز للمصافي حتى عام

2025 كما تم بيانه في الفقرة (1) فقد ازدادت كلف التكرير هي أيضا» جراء ارتفاع الكلف التشغيلية والتي من أسبابها الزيادات الكبيرة في أعداد المنتسبين مع الزيادات التي حدثت في رواتبهم وحوافزهم وأرباحهم.

3. الفرق بين سعر البيع الى المواطنين وبيعه الى شركة التوزيع

تحقق هامش كبير في السعر لدى شركة التوزيع ناجم عن الفرق الكبير بين السعر الذي تبيع بموجبه المنتجات الى المواطنين والسعر الذي تشتريها به من شركات التصفية وفق تسعيرة داخلية وكما يتضح من الجدول لبيانات عام 2015.

المادة	سعر البيع الى المواطنين دينار / لتر	سعر البيع الى شركة التوزيع + دينار / لتر	الفرق بين السعرين دينار / لتر
بنزين	450	160 - 190*	290-260
زيت الغاز	400	125 - 135**	275-265
النفط الأبيض	150	125 - 135**	25-15
النفط الأسود	150	60	90

+ تسعيرة داخلية * سعر مصفى الدورة ** سعر مصفى البصرة

4. زيادات كبيرة في أعداد المنتسبين

حدوث زيادات كبيرة في أعداد المنتسبين خلال الفترة (2003

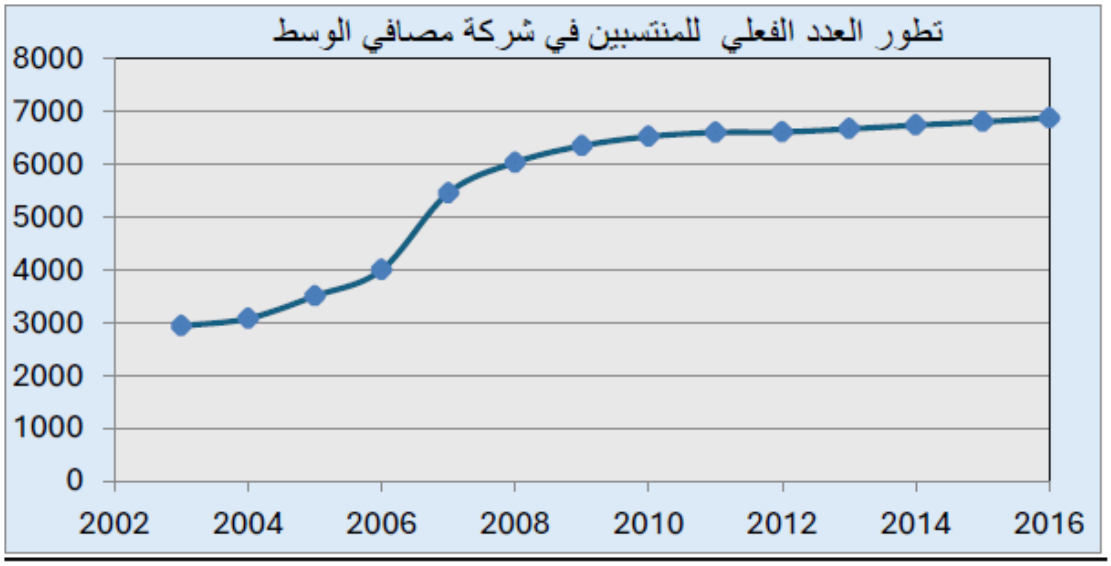

مع استمرار الزيادة بمعدلات سنوية أقل من السابق. ان الزيادات الكبيرة في أعداد المنتسبين يرافقها زيادات كبيرة في رواتب وحوافز المنتسبين أدى الى زيادة الكلف التشغيلية للمصافي. وقد حدثت زيادات أخرى في السنوات التي تلت الفترة المذكورة في أعلاه حتى عام 2025 بالغة أكثر من (10,000) منتسبا».

بعد تقييم الوضع الراهن لقطاع التصفية، العرض والطلب على المنتجات، بطيء زيادة طاقة التصفية وعدم دخول استثمارات أجنبية فيه، تحاشي الآثار السلبية في حالة احداث زيادات كبيرة في الأسعار المجهزة للمواطنين ... فقد تمت التوصية بالتريث.

وبذلك تكررت ذات الحالة التي أدت الى عدم التمكن من المضي بإصلاح نشاط انتاج وبيع المنتجات النفطية في ظل الظروف والممارسات القائمة أنداك.

4) زيادة أسعار المنتجات النفطية المجهزة

حدثت زيادات في كلف النفط الخام المجهز للمصافي (الكلف التخطيطية لاستخراج البرميل) في السنوات اللاحقة حتى عام 2025 لتصل الى (- 13,000 14,000) دينار للبرميل وكذلك استمرار زيادة أعداد الموظفين والكلف التشغيلية وقد أدخلت زيادات على أسعار المنتجات بأنواعها المختلفة سواء تلكم المجهزة للمواطنين والقطاع الخاص ومن بين ما هو منشور في الموقع الإلكتروني لشركة توزيع المنتجات النفطية جدول أسعار المنتجات النفطية في 10 / 11/ 2024 وبقيت سارية خلال عام 2025 كما مبين في أدناه:

الفئة/الملاحظة	السعر	المنتج
السعر الرسمي للمواطنين	450	البنزين العادي
السعر التجاري	950	البنزين العادي
السعر الرسمي	850	البنزين المحسن
السعر الرسمي	1,250	البنزين السوبر
السعر الرسمي	400	زيت الغاز «الكاز/ الديزل»
دوائر الدولة	750	زيت الغاز
السعر التجاري	850	زيت الغاز
للمواطنين والأفران المجازة	150	النفط الأبيض
دوائر الدولة والأفران غير المجازة	300	النفط الأبيض
السعر التجاري	850	النفط الأبيض

الفئة/الملاحظة	السعر	المنتج
للمزارعين	200	وقود الديزل الزراعي
الاستخدام التجاري	350	وقود الديزل التجاري
لبعض معامل الطابوق والجص والثرمستون والنورة	100	النفط الأسود
قطاع الكهرباء	400	النفط الأسود
لجهات حكومية محددة	300	وقود الطائرات
دوائر الدولة والقطاع الخاص	65,000	الكبريت المحلي

بحسب الأسعار المعلنة والمتداولة بعد بدء الموديل الاقتصادي الجديد في العراق اعتباراً من 1 أيلول 2026، فإن الأسعار المخصصة لدوائر الدولة وشركات القطاع الخاص والقطاعات الأخرى هي:

المنتج النفطي	السعر الجديد (دينار/لتر)
البنزين العادي	750
البنزين المحسّن	1,000
البنزين السوبر	1,250
زيت الغاز (الكاز/ الديزل)	1,000
	1,000 دينار/لتر

3) الملامح العامة للموديل الاقتصادي المعتمد

أشارت – كما بينا - تصريحات المسؤولين في الحكومة الى أنها تبنت «موديلا اقتصاديا» لم تفصح عن تفاصيله سوى الإشارة الى النتائج الإيجابية (الوفر المالي) الذي سينتج عن تطبيقه

الأمر الذي أثار انتقادات لعدم الإعلان عن تفاصيل الموديل الذي يتوقع المضي في تطبيقه ابتداء» من شهر أيلول.

التحليلات الأولية ترجح أن الازمة المالية الشديدة التي تمر بها البلاد جراء الآثار الناجمة عن أزمة مضيق هرمز قد كانت عاملا» حاسما» وراء توجيه رئيس الوزراء الى وزارة النفط بإعداد موديل اقتصادي من أجل توفير مبالغ كبيرة للدولة من بيع المنتجات النفطية يضاف لها ما كشف من فساد كبير لدى مسؤولين كبار يديرون ويشرفون على نشاط تكرير النفط وبيع المنتجات النفطية.

عامل آخر لابد من التوقف عنده وفحصه بإمعان يرتبط بالمقولة التي جاءت على لسان السيد رئيس الوزراء من أن « وزارة النفط تدير النفط، ولكنها لا تملك النفط «، وهي تعني أن وزارة النفط تتولى من خلال شركاتها المختصة تنفيذ عمليات تكرير النفط لتحويله الى منتجات نفطية تجهز الى المستهلكين لقاء عمولة وأن ما يؤول من موارد عن بيع تلكم المنتجات يؤول للدولة ممثلة بوزارة المالية.

ومن أجل التعرف على الموديل الاقتصادي وتقييم آثاره فان من الضروري استعراض نشاط الشركات النفطية ذات العلاقة بتكرير النفط وصناعة الغاز لإنتاج المنتجات النفطية والغازية وخزنها ونقلها وأخيرا» توزيعها وبيعها، وتأشير التعديلات ذات الجنبة المالية التي أدخلت من تبني الموديل الاقتصادي وكما موضح في أدناه.

1) – شركات المصافي

1. تتولى شركات الاستخراج (نفط البصرة ، الشمال، ميسان ، الوسط و ذي قار) تجهيز شركات المصافي (مصافي الوسط، الجنوب والشمال) بالنفط الخام.
2. تتحمل شركات المصافي كلفة استخراج النفط وتقوم بدفعها الى شركات الاستخراج المذكورة في أعلاه حسب مساهمة أي منها في تجهيز النفط الخام.
3. تدرج كلفة استخراج برميل النفط في موازنة شركة المصافي ضمن الكلفة التشغيلية لتكرير النفط والتي من ضمنها «**أجور وحوافز وأرباح منتسبي الشركة**» على ألا يتجاوز معدل الربح الذي يوزع سنويا» على المنتسبين مستوى محدد (س مليون دينار).
4. تدفع شركة توزيع المنتجات النفطية « **عمولة** « تساوي «**كلفة تكرير البرميل**» والتي تعادل حاصل قسمة الكلفة التشغيلية على اجمالي عدد البراميل المكررة سنويا».
5. تمول العمولة المدفوعة (موازنة شركة المصافي السنوية) من مبيعات المنتجات النفطية التي تتولاها شركة توزيع المنتجات كما سيتم ذكره لاحقا» وهي

تشمل مع فقرات أخرى رواتب وأجور وحوافز وأرباح المنتسبين الذين يبلغ عددهم في شركات المصافي الثلاث ما يزيد قليلا» عن (24,000) منتسبا».

أن النص « بقيام شركة المصافي بتحمل كلفة انتاج النفط الخام « وليس قيام شركة المصافي بشراء النفط الخام بسعر مدعوم ينسجم ومبدأ «ان وزارة النفط لا تملك، بل تديرالنفط « وهو أصلا» ينسجم مع النص الدستوري الوارد في المادة 111 من الدستور التي تنص على» **أن النفط والغاز هو ملك الشعب العراقي في جميع الأقاليم والمحافظات**». وإذا ما تمعنا في تمويل نشاط التصفية جيدا» نجد على المستوى العالمي ان شركات التصفية تتقاضى كلفة تكرير (REFINING COST) والشركات النفطية المستثمرة في المصافي تتعامل مع مفهوم هامش التصفية (REFINING MARGINS) وهو الفارق بين كلفة النفط الخام والموارد الناتجة عن بيعه كمنتجات نفطية.

2) شركة خطوط الانابيب

1. تتولى الشركة استلام المنتجات النفطية من شركات المصافي وتقوم بنقلها وخزنها في مستودعاتها المنتشرة وتنفيذ فعاليات الضخ والتجهيز الى

المستهلكين عبر شركة التوزيع.

2. تقوم شركة التوزيع بدفع «**عمولة** » الى شركة خطوط الانابيب عن « **خدمات النقل والخزن والتجهيز للمنتجات النفطية**».
3. تتولى شركة خطوط الانابيب مسؤولية فعاليات أخرى هي نقل الغاز الجاف لصالح شركات انتاج الغاز (شركة غاز الشمال، غاز الجنوب ...) لإيصاله الى المستهلكين كمحطات الكهرباء، معامل الأسمدة والبتروكيمياويات والاسمنت ....، وتتحقق لها ولشركات انتاج الغاز كلف تمثل «**عمولة النقل**» و«**كلفة المنتوج**» للطرفين على التوالي.
4. تقوم شركة خطوط الانابيب بنقل الغاز السائل من شركات انتاجه الى مستودعات شركة تعبئة الغاز وتتولى الأخيرة دفع « **عمولة النقل**» لشركة خطوط الانابيب.
5. تمول شركة خطوط الانابيب من العمولات المذكورة موازنتها التشغيلية السنوية بضمنها «**رواتب واجور وحوافز وارباح المنتسبين**» الذين يبلغ عددهم ما يزيد قليلا» عن (10,000) منتسبا».

لم يأتي الموديل الاقتصادي بتغيير على الآلية السائدة في تمويل نشاط الشركة الذي هو بالأساس نشاط تقديم « **خدمات فنية متخصصة** » لصالح الغير.

ربما يتخذ مجلس الوزراء إجراءات لحل المشكلة الازلية الناتجة عن عجز وزارة الكهرباء عن دفع كلف الوقود بأنواعه بما في ذلك كلف نقله ولجوء شركات النفط وفي هذه الحالة شركة خطوط الانابيب الى أسلوب المقاصة باستقطاع الكلف من استحقاقات وزارة المالية من أرباح الشركة بالإضافة الى اضطرار مجلس الوزراء دوريا» الى اتخاذ قرارات بإطفاء الديون المستحقة لوزارة النفط على وزارة الكهرباء وفيها وفي المقاصة المذكورة ابتعاد عن الإجراءات والحسابات الاقتصادية السليمة وتؤدي الى التردد عن تنفيذ المعالجات الإصلاحية الشاملة.

3) شركة توزيع المنتجات العامة

تتولى شركة توزيع المنتجات النفطية وفقا» لقانون تأسيسها المسؤوليات المذكورة في أدناه:

1 - استلام وخزن المنتجات النفطية في مستودعاتها.
2 - نقل المنتجات النفطية من المستودعات والمعامل الى منافذ البيع التي تدار من قبل الشركة.
3- ادارة وتشغيل منافذ بيع المنتجات النفطية التابعة للشركة في عموم القطر.
4- الاشراف على منافذ بيع المنتجات النفطية التي تدار

من قبل القطاع الخاص.

5- بيع المنتجات النفطية الى المواطنين والمؤسسات القطاعية.

6 - المشاركة في تنفيذ عقود تصدير المنتجات النفطية.

7- تنفيذ عقود نقل المنتجات النفطية بالسيارات داخل القطر وخارجه

الآلية السابقة المعتمدة لتمويل نشاط الشركة تعتمد وجود هامش ربح بين سعر بيع المنتجات للمستهلكين من قبل الشركة وكلفة شراء المنتجات ذاتها من شركات التصفية كما بيناه في أعلاه مما يمكن الشركة من تمويل نشاطها (الموازنة التشغيلية) وتوليد ربح يوزع وفقا» للقانون 22 لسنة 1997 والذي يضمن حصة لوزارة المالية.

الجديد في الآلية التي قيل أن الموديل الاقتصادي اعتمدها هو وجوب **قيام شركة توزيع المنتجات النفطية بشراء النفط الخام من شركة التسويق بسعر مدعوم** (خصم) بنسبة 30% من السعر العالمي الذي تعتمده شركة تسويق النفط في بيع النفط الخام ، **وبيع المنتجات الى المستهلكين (الكهرباء، المعامل والمصانع المملوكة للدولة والقطاع الخاص) بسعر شركة التسويق** وهي اما أسعار حققتها سومو

لمنتجات نفطية وغازية قامت هي بتصديرها أو أسعار منتجات استوردتها سومو من الأسواق العالمية وهي في كلا الحالتين تفوق الأسعار المدعومة التي كانت تباع بها المنتجات سابقا» .

ستبقى ذات الآليات السابقة الخاصة بتمويل موازنة شركة التوزيع وشركة خطوط الانابيب وشركات التصفية سائدة والتي تشمل تمويل الكلف التشغيلية من واردات مبيعات المنتجات النفطية وما تبقى من الإيرادات تعتبر أرباحا توزع وفقا» للقانون المذكور أعلاه ويتوقع زيادة ما سيؤول الى وزارة المالية كما ذكر آنفا».

4) الأسعار الجديدة حسب الموديل الاقتصادي

بينت نشرة أربيل - كوردستان -24 في 11/ 9 /2026 أن الأسعار الجديدة للتر الواحد من المنتجات النفطية المجهزة لأجهزة الدولة هي على النحو التالي:

المنتوج	السعر القديم (دينار/ لتر)	السعر الجديد (دينار/لتر)
البنزين العادي	450	750
البنزين المحسن	850	1,000
البنزين السوبر	1,250	1,250
زيت الغاز	750	1,000
النفط الأبيض	300	1,000

1. تشير معلومات أن سعر زيت الغاز المجهز الى المولدات السكنية، الأفران والمخابز والصهاريج قد بقي عند مستواه السابق (400) دينار/ لتر.
2. السعر المجهز الى شركات القطاع الخاص فقد أرتفع من (850) دينار/ لتر الى (1,000) دينار، ويباع بسعر (1,200) دينار /لتر (حسب نشرة سومو لشهر أيلول) للآليات الزراعية والإنشائية بعد أن كان بسعر (400) دينار.
3. طرأ تغيير كبير في أسعار الوقود المجهزة الى المعامل الصناعية وشركات القطاع الخاص كافة، فبعد أن كانت أسعار زيت الوقود الاعتيادي بحدود (40 % - 45 %) من السعر المعتمد لدى شركة تسويق النفط صارت تساوي المتوسط الحسابي المعتمد منها أي بزيادة (122- 150) %. فعلى سبيل المثال سعر زيت الوقود العادي كان يجهز بسعر 200 دينار للطن، صار يجهز بسعر 500 دينار، أي بنسبة زيادة قدرها 250%. هذه الزيادة تندرج أيضا» الى أسعار بيع النفثا ، مخلفات التقطير الفراغي، المكثفات والبنزين الطبيعي ...ألخ وهي تدخل في عمل المصانع اما مادة صناعية أو وقودا»، وهي زيادات كبيرة جاءت دفعة واحدة من دون تدرج.
4. النفط الأبيض المستخدم في معامل الصفوة والأصباغ شملته الزيادة أيضا «من (400) دينار الى (1,000) دينار للتر.

5. وزارة الكهرباء زيدت عليها أسعار زيت الوقود العادي، والمحسن وزيت الغاز وكذلك الحال بالنسبة ا لى الشركة العامة للنقل البحري وشركة ناقلات النفط فيما يخص سعر زيت الوقود العادي والبنكر
6. رفع سعر وقود الديزل لكافة المستهلكين من (350) الى (500) دينار /لتر.

5) ملاحظاتنا على الآلية الجديدة

أولا»- ما له علاقة بوزارة النفط

1. **قيام شركة التوزيع بشراء النفط لا** يتسق والرأي القائل أن وزارة النفط - وشركاتها طبعا»- **تتولى ادارة شؤون النفط** لذلك كان الاولى هو استمرار التمسك **بوحدة التعامل مع حلقات سلسلة تكرير النفط وصولا الى مرحلة البيع** ، أي عدم النص على قيام شركة توزيع المنتجات النفطية بشراء النفط الذي يجهز الى المصافي لتكريره والاكتفاء بتولي الشركة عمليات بيع المنتجات النفطية لقاء «**عمولة خدمات البيع** « شأنها شأن شركات المصافي وشركة خطوط الأنابيب فيما تؤول الأرباح لوزارة المالية.
2. تكون العمولة شأنها شأن شركات المصافي كافية لتمويل الموازنة التشغيلية للشركة بما فيها **رواتب**

واجور مع حوافز وارباح المنتسبين الذين يبلغ عدد منتسبي الشركة حوالي (27,000) منتسبا» مع تحديد (معدل) لمستوى أرباح المنتسبين ترشيدا» في الصرف وتعظيما» لموارد الدولة.

3. **ان قانون تأسيس شركة توزيع المنتجات النفطية ونظامها الداخلي لا يتيحان لها صلاحية شراء النفط الخام**.

ثانيا»- الموديل الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي

يمكن اعتبار الموديل الاقتصادي الذي اعتمدته الحكومة العراقية مؤخراً على أنه «**نموذج إصلاحي مالي وتنظيمي لقطاع التصفية والمنتجات النفطية**»، يهدف إلى» **إعادة تنظيم العلاقة المالية بين وزارة النفط ووزارة المالية**»، ولا سيما في **تسعير النفط الخام المجهَّز للمصافي المحلية واحتساب كلف التكرير والنقل والتوزيع** الا أنه يمثل الخطوة الأولى على طريق الإصلاح.

والنموذج يقوم على ما يلي:

1. اعتماد آلية جديدة لتسعير النفط الخام المستخدم داخلياً في المصافي لتحاشي تحمّيل الموازنة العامة للدولة أعباءً مالية كبيرة.

2. تنظيم كلف تكرير النفط الخام في المصافي وموازناتها التشغيلية وهوامش أرباحها.

3. الالتزام بعدم المس بمستوى رواتب وأجور وحوافز المنتسبين لجميع الشركات ذات العلاقة بإنتاج وخزن ونقل وبيع المنتجات النفطية مع تحديد مستوى مقبول (معدل) لأرباح المنتسبين.

4. جعل شركة توزيع المنتجات النفطية تتحمل كلف النقل والتكرير وسعر الخام وفق معادلة سعرية (خصم 30% من سعر التصدير).

5. تحقيق وفرة مالية للموازنة الاتحادية قُدّرت في التصريحات الحكومية المتفائلة بنحو(**14.7**) **ترليون دينار سنوياً**.

6. لا يتوقع على المدى القصير حصول زيادات في أسعار الوقود المجهز للمواطنين بسبب القرار السياسي الحالي الموجه نحو حماية المواطنين المستهلكين.

7. لم يتوسع الموديل الاقتصادي ليتعامل مع تأثير ارتفاع اسعار الوقود الذي سيجهز مع بدء التنفيذ **للمستهلكين الأخرين من القطاع العام** (محطات توليد الكهرباء والأسمدة والصناعات الكيمياوية والبتروكيمياويات...)

والقطاع الخاص (معامل السمنت، معامل الطابوق ، المقالع ، الأسفلت ، ...) . والسبب أن الموديل الجديد يرفع الدعم عن المنتجات النفطية المجهزة للقطاعات المختلفة، لكنه يستثني المنتجات الرئيسة المجهزة للمواطنين: **البنزين، زيت الغاز، النفط الأبيض، والغاز السائل. ان** ذلك سيؤدي الى رفع عالي ومباشر لاسعار السلع والخدمات المقدمة للمواطنين لاسيما من القطاع الخاص.

8. أن الصناعات التي تعتمد على وفرة المواد الأولية في البلاد مع وجود طلب داخلي متزايد ومستدام على منتجاتها كإنتاج السمنت تكون رابحة الى جانب مساهمتها في تكوين الدخل الوطني وقيامها بتحجيم أو إيقاف الاستيراد وهي في نفس الوقت توفر فرص عمل كبيرة. لذلك كان من الضروري أن يتوسع الموديل الاقتصادي ليوفر دعما» محسوبا» لهذه الصناعات.

9. تجارب سابقة سواء» خلال فترة الحصار أو ما بعد سقوط النظام بينت أن الزيادات في أسعار مواد حاكمة أو سعر صرف الدينار تؤدي الى سلسلة من المتغيرات والزيادات في أسعار الخدمات والمواد بنسب تفوق نسب الزيادة أصلا» وقد ترفع الأسعار في مواد وخدمات أخري

لم تتأثر مباشرة. الزيادات الحالية والكبيرة شملت قطاع الكثير من الصناعات والمواد الانشائية في وقت يشهد فيه البلد نشاطا» واسعا» جدا» في تشييد مدن وأحياء ومشاريع سكنية ستتأثر سلبا» جراء زيادات كبيرة حدثت خلال الأيام القليلة الماضية وستحدث في الأيام القادمة في أسعار المواد الانشائية.

01. أن احداث زيادات كبيرة دفعة واحدة ومن دون تدرج يحدث **صدمة كبيرة** من الصعب التعامل مع افرازاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لاسيما في الظرف الصعب والمعقد الذي يمر به البلد والمنطقة. أن اختيار أسلوب « **الصدمة** » وليس « التدرج» يتطلب ان تكون الجهة صاحبة القرار قد تحسبت لردود الأفعال وقادرة على التعامل معها وبعكس ذلك فان التراجع عن المضي في التنفيذ والالتزام بالقرارات هو أمر غير محبذ لأي حكومة.

11. ان نجاح أي أجراء / قرارات حكومية مزمع اتخاذها، تؤثر على قطاع أو أكثر أو لربما على عموم المجتمع يتطلب أن يكون القرار ولدينا هنا «الموديل الاقتصادي « قد أستوفي أو مر بسلسلة من الإجراءات قبل اقراره ومن بينها:

أولا»- أن يكون شموليا» ، أي أن تتم دراسة كافة العوامل ذات العلاقة المباشرة بالقرار ومن بينها التحاور مع « أصحاب المصلحة «، الفئة /الفئات التي ستتأثر مباشرة بالقرار، وفي موضوع بحثنا هذا كان من الأرجح ان لا يقتصر الموديل الاقتصادي على رفع الأسعار وحساب كم سينتج عنه من موارد ، بل كيف تتحقق زيادات في موارد الدولة جراء رفع الأسعار مع استمرار النشاط الاقتصادي دون انكماش لاسيما في قطاع الصناعات الانشائية.

ثانيا» - أن تكون الزيادات معتدلة (نسب مئوية جزئية وليست مضاعفة) تستطيع القطاعات الانتاجية التعامل معها وتحول دون انكماشها واحلال المواد المستوردة بدلا» عنها.

ثالثا» - التمهيد والتثقيف والنفس الطويل من العوامل المسلم بها لتحقيق النجاح في عملية الإصلاح الاقتصادي. ومع الإقرار بصعوبة الظرف الاقتصادي الذي تواجهه الحكومة فان ضمان استدامة الإجراءات الإصلاحية لاسيما ذات السمة الاقتصادية تتطلب هكذا توجه.

ثالثا»- الحوكمة ومكافحة الفساد والتهريب

1. تولد مبيعات المنتجات النفطية يوميا» مبالغ كبيرة جدا»

لدى شركة التوزيع كذلك الحال في شركات المصافي لاسيما في مجال العقود لتنفيذ المشاريع الاستثمارية إضافة الى عقود إعادة الاعمار والتأهيل والخدمات المختلفة. لذلك يفترض أن يعتمد» نظام «حوكمة» ينفذ جنبا» الى جنب الموديل الاقتصادي لإحكام السيطرة على حركة المال العام والحيلولة دون تكرار عمليات الفساد التي هدرت المال العام وأساءت الى سمعة وزارة النفط وهي الوزارة العريقة وذات الإنجازات الكبيرة عبر تأريخها الحافل بتحقيق الاكتشافات النفطية وتطوير الحقول وإعادة الاعمار ومواجهة عمليات التخريب واسعة النطاق واستمرارها في ادامة الإنتاج والتصدير في أصعب الظروف وتحقيق أعلى الموارد المالية في موازنة الدولة.

2. كذلك، ولا بد من التأكيد على أهمية استكمال وتطوير مشاريع مراقبة حركة المنتجات النفطية، نقلا» وخزنا» وتوزيعا» في المستودعات والانابيب والصهاريج ومحطات التوزيع لمراقبة كافة الفعاليات مراقبة حية مستدامة على مدار الساعة (REAL TIME MONI-TORING) ويذكر في هذا الصدد مشروع (مراقبة حركة الحوضيات بواسطة ال (GPS و نظام كشف النضوحات في الانابيب الناقلة (LEAK DETECTION SYSTEM). ولابد من التأكيد على أهمية شمول كافة المنشئات

والمرافق داخل العراق بما يوفر دقة وشمولية في حسابات التعامل مع المنتجات النفطية والغازية جميعها على الدوام ومن دونما تأخير.

3. أن العمل بنظام الحوكمة مع ما ستوفره مشاريع المراقبة والمتابعة لحركة المنتجات على مدار الساعة سيخفض الى درجة كبيرة من عمليات السرقة والتهريب.
4. من بين الضمانات الهيكلية في تحجيم التهريب الى دول مجاورة هو تقليص الفارق في أسعار المنتجات النفطية المباعة في الداخل مع أسعارها في دول الجوار حيث يضمن هذا التقليص انتفاء أو تقليص الحافز المادي للتهريب، لذلك لابد أن يكون في المنظور المستقبلي إعادة النظر في أسعار المنتجات النفطية بما فيها تلكم المجهزة للمواطنين مع اعتماد آلية كفؤة لتعويض الفئات الضعيفة وآليات أخرى ترتبط بالرفاهية ...الخ.

رابعا» – الموديل الاقتصادي خطوة على طريق الاصلاح

يتوقع أن يوفر تطبيق الموديل الاقتصادي - ان تم الالتزام به – من دون إقرار استثناءات تتحمل وزارة النفط أعبائها المالية ومعالجة الإشكالات مع قطاع الصناعات الإنشائية ما يلي:

- **تحسين الانضباط المالي وتقليل الهدر.**
- **تحويل الدعم من دعم غير ظاهر إلى دعم محسوب.**
- **تحسين شفافية قطاع النفط**

وبناء» على ما تقدم، يعتبر اختيار العمل بالموديل الاقتصادي خطوة إصلاحية أولى على طريق الإصلاح الشامل لقطاع انتاج وتجهيز المنتجات النفطية الى كافة المستهلكين بدء» بخروج الدولة التدريجي من تولي مسؤوليات الإنتاج والتشغيل والبيع وصولا» في المستقبل الى اعتماد اقتصاد السوق حينما تتوفر الظروف والشروط الموضوعية.

ولغرض المقارنة والاسترشاد، فان الموديل الاقتصادي لتكرير النفط الخام وتجهيز المنتجات النفطية في دولة تعتمد اقتصاد السوق - بغض النظر ان كانت دولة منتجة للنفط من عدمه – يبنى على الأسس المذكورة أدناه: -

أولا» - في البداية، تنظم الدولة السوق لضمان السلامة والجودة والعدالة وحماية المستهلك مع اعتماد آليات السوق.

ثانيا» - خروج الدولة من تولي النشاط الإنتاجي والتجاري واناطته بالقطاع الخاص.

ثالثا» – تقوم شركات المصافي بشراء النفط الخام بأسعار تجارية تنافسية.

رابعا» – يتم من خلال عمليات التكرر تحويل النفط الخام إلى منتجات ذات قيمة أعلى من بيعه.

خامسا» - تبيع شركات المصافي منتجاتها في سوق تنافسية بأسعار تعكس الكلفة والعرض والطلب.

سادسا» - تحقق شركات المصافي أرباحها من الفرق بين قيمة المنتجات المكررة وكلفة الخام والتشغيل وخضوع أرباحها الى الاستقطاعات الضريبية والتي تتحول موردا» الى الدولة.

المقارنة المذكورة هي للتوضيح وليست دعوة للتحول الشامل والآني الى تولي القطاع الخاص كامل المسؤولية فهو غير جاهز وغير متمكن في الوقت الحاضر بناء على التجربة غير المشجعة خلال السنوات العديدة منذ فسح المجال له في الاستثمار في المصافي ووحدات تحسين البنزين والهدرجة ودخوله منذ عقود في تشييد وإدارة محطات تعبئة الوقود وما تلاها من تشييد وتملك وتشغيل معامل الأسفلت المؤكسد.

ختاما» ، نتمنى نجاح المساعي الحكومة ، وبالذات وزارة النفط لتعزيز موارد الدولة في هذه الظروف الصعبة والمضي قدما» في عملية الإصلاح في كافة القطاعات الحكومية الإنتاجية منها والخدمية.

مصادر مختارة

1. المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، تصريحات السيد رئيس الوزراء حول تبني موديل اقتصادي ...
2. النائب عامر عبد الجبار يطلب من رئيس الوزراء توضيح النموذج الاقتصادي لبيع النفط، الفيس بوك
3. خبير اقتصادي يحدد «إشكالية» النموذج الجديد لتسعير النفط المخصص للاستهلاك المحلي بغداد اليوم
4. دراسة حول حسابات الأرباح والخسائر لنفط الوسط بالأسعار المحلية والعالمية لعام 2015
5. زيادة سعر برميل النفط الخام المجهز الى شركات التصفية والكهرباء الى (30) دولار. الدائرة الاقتصادية، وزارة النفط 2010
6. قانون رقم (22) لسنة 1997 المعدل، قانون الشركات العامة
7. بيان تأسيس الشركات العامة (شركات المصافي، خطوط الأنابيب، وتوزيع المنتجات) .وزارة النفط / محاسب الشركات، 1998

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org